Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **حركة نسائية، حركة نسوية، المجتمع المدني المتجذر، الحراك المدني في تونس**

البلد: **تونس**

دور المجتمع المدني التونسي في التأثير على قضايا النساء

| سهام الدريسي |

خلفية القضية

تزايد الاهتمام بتمرير مشروع قانون إلغاء تجريم المثلية الجنسية في تونس في الآونة الأخيرة، لا سيّما بعد إصدار تقرير المساواة والحرّيات الفردية عن اللجنة البرلمانية، وذلك لتكريس حقوق الإنسان والحرّيات الفردية التي تكفلها الدولة وتحميها وفق دستور ٢٠١٤. ففي تقرير صادر في آب/أغسطس ٢٠١٧ كمبادرة رئاسية لتحقيق المساواة وحماية الحرّيات، سُلّط الضوء على المثلية الجنسية كحرّية فردية وهوية جندرية لا يمكن اعتمادها كمعيار للمواطنة. خلق هذا التطبيع المبدئي مع المثلية جدلًا حول السياسات العامّة التي يمكن أن تكرّس التنوّع الجنساني، خصوصًا في ظلّ روتينية الممارسات التعسّفية المدفوعة بفوبيا المثلية المُسيطرة على مختلف أجهزة الدولة، فضلًا عن الإقصاء الاجتماعي الناجم عن التحريم والرفض المدفوع باجتهادات دينية.[١]

في الواقع، لم يناقش هذا الموضوع في الدوائر التشريعية والسياسية خلال العهد السابق، ولكن بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي السلطوي، وتزايد نفوذ المنظّمات الحقوقية في «الديموقراطية الناشئة»، والتوّجه المركز نحو تكريس الحرّيات وحقوق الإنسان، تشجّع المثليون والمدافعون عنهم لتأسيس جمعيّات وإطلاق حملات لإلغاء تجريم المثلية. وخلال السنوات الأولى للانتقال الديموقراطي، ازدادت مستويات العنف ضدّ المثليين وتعرّضهم لتهديدات من المجموعات الدينية السلفية، وترافق ذلك مع اهتمام إعلامي وحقوقي ناجم عن الانفتاح على جميع القضايا بهدف تفكيك كلّ أشكال الاضطهاد التي لطالما مارسته الأجهزة الأمنية ضدّ المثليين.[٢]

الجدول الزمني للمشكلة

تبلورت التطلّعات نحو حقوق المثليين فعليّاً في خضم الحراك الاحتجاجي الذي عرفته تونس بعد العام ٢٠١١، حيث برزت مطالبات للاعتراف الاجتماعي بالمثليين، والكفّ عن الممارسات التعسّفية، تشريعيًا وبوليسيًا، بحقّهم، ورأى فيها الناشطون استمرارية لديكتاتورية النظام السابق. ومع تسارع مسارات التغيير نحو الديموقراطية وحرص النخب السياسية والمثقّفة على تكريس منظومة حقوق الإنسان في تونس الجمهورية الثانية، تطرّق بعض الناشطين الحقوقيين إلى مسألة تجريم المثلية الجنسية، وإيقاف العمل بالفصل ٢٣٠ من المجلّة الجزائية، الذي يقضي بمعاقبة المثليين الذكور بثلاث سنوات سجن واستبعادهم من منطقة سكنهم لمدّة يُحدّدها القاضي، بالإضافة إلى توقيفهم من قبل الأجهزة الأمنية، وتعرّضهم لتهديدات واستغلال جنسي ومضايقات وطرد من العمل أو العائلة (ريم بن رجب، ٢٠١٨).[٣]

لذلك رُبطت المطالبات بإبطال تجريم المثلية بمسارات التحوّل نحو ترسيخ الحرّيات الفردية والحقوق المدنية، وتعزّزت بتحرّكات احتجاجية علنية بعد إدراج الحرّيات الفردية في دستور ٢٠١٤، واستثمار الصراعات حول الهويّة والنمط المجتمعي ومرجعيات حقوق الإنسان (محافظة/علمانية) بين مختلف الأطراف الفاعلة. لذلك، وبعد الإعلان عن المبادرة الرئاسية واستصدار تقريرها «المساواة والحرّيات الفردية» (٢٠١٧-٢٠١٨)، شكّل موضوع المثلية الجنسية فرصة لإعادة طرح قضايا الهوية الوطنية، وخصوصًا الدولة المدنية، في ظلّ تصاعد أصوات مناهضة لمشروع القانون. اعتبر الكثير من الفاعلين السياسيين (إسلاميين وغيرهم) وعدد من الناشطين وشخصيات دينية معروفة (أساتذة من جامعة الزيتونة، أئمة مساجد) أنّ الدفع باتجاه إبطال تجريم المثلية الجنسية ضرب للأخلاق الحميدة وتفكّك للعائلة التونسية. لذلك نشأت حملات مساندة وأخرى مناهضة لفكرة المثلية الجنسية، مع

١ Sarra Hlaoui (٢٠١٨), Libertés individuelles et Egalité : Une révolution législative et juridique à la tunisienne, Business News, http://www.businessnews.com.tn/libertes-individuelles-et-egalite--une-revolution-legislative-et-juridique-a-la-tunisienne,٣,٦١٧,٨٠١٩,٥

٢ Guillaume Allusson (٢٠١٨), SOCIAL REPRESSION IN A DEMOCRACY: THE CASE OF TUNISIA, Turkish Policy Quarterly, http://turkishpolicy.com/social-repression-in-a-democracy-the-case-of-tunisia/٩٠١/article

٣ ريم بن رجب، ٣١ أكتوبر ٢٠١٨، المتحوّلون جنسيًّا في تونس: عن سير الضياع والانفلات غير المروّيّة، موقع نواة، https://nawaat.org/portail/٢٠١٨/١٠/٣١/٨٤٪D٩٪AV٪DA٪٨٥٪D٩٪

الحفاظ على ديناميات الصراع بين الطرف العلماني الحداثي والآخر الإسلامي المحافظ، على الرغم من انسحاب وتحفّظ عدد من التيّارات السياسية والمجموعات المجتمعيّة على هذا الموضوع، أبرزها اليسارية والشيوعية والعلمانية والحقوقية. (وليد التليلي، ٢٠١٨).[٤]

دور ممثّلي المجتمع المدني ومشاركتهم في القضية وانخراطهم فيها

يتبلور نموّ الاهتمام الإعلامي والنخبوي في تونس، بعد العام ٢٠١١، بفوبيا المثلية والعنف الجندري، في ضرورة التصدّي للديناميات المؤسِّسة لعلاقات القوّة والهيمنة داخل المجتمع، والتي تُبنى على مقاربات ذكورية (دينية/ثقافية)، وتحرص على إقصاء أو تعنيف هذه الفئات. بشكل واضح، بدأت التحرّكات الاحتجاجية الاحترازية بالتزامن مع سقوط نظام بن علي وبداية فترة الانتقال الديموقراطي، حيث حرصت مجموعات الناشطين على تكوين جمعيّات مدافعة عن حقوق المثليين، مثل الجمعيّة التونسية للعدالة والمساواة (٢٠١١)، وجمعيّة موجودون من أجل المساواة (٢٠١٤)، وجمعية شمس (٢٠١٥) التي تعدّ الأكثر نشاطًا ميدانيًا وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، وتحظى بدعم مالي وقانوني من دول أوروبية ولا سيّما هولندا (Maaike Voorhoeve, ٢٠١٧)[٥]. وحظيت هذه الجمعيّات بدعم العديد من الوجوه الإعلامية والسياسية والأكاديمية والمثقّفة في تونس، ومؤازرة العديد من المنظّمات الحقوقية معها. لكن بعد صدور تقرير المساواة والحرّيات الفردية (٢٠١٧) الذي ينصّ على طرح فكرة إبطال تجريم المثلية الجنسية على الرأي العام والبرلمان التونسي، ظهرت حملات مناهضة ومُنددّة انتشرت في غالبية محافظات البلاد بدعوة من بعض الوجوه الدينية المعروفة مثل نور الدين الخادمي (وزير الشؤون الدينية السابق، وقيادي في حزب النهضة). وانتظمت القوى المناهضة، التي تضمّ بعض أساتذة جامعة الزيتونة وناشطين وشخصيات اجتماعية ضمن «التنسيقية الوطنية للدفاع عن القرآن والدستور والتنمية العادلة».

الاستراتيجيات والتكتيكات: تأطير المشكلة وإعداد جدول الأعمال

تمثّلت استراتيجيات التعبئة، التي اعتمدتها المنظّمات المدنية المُدافعة عن الحرّيات الفردية وحقوق الإنسان، في توظيف مواقع التواصل الاجتماعي ميدانيًا وإعلاميًا، لتمرير مشروع قانون يعترف بحقوق المواطنة الجنسانية وعدم تجريمها والكفّ عن الملاحقة الأمنية، وأبرزها حملات أطلقتها منظّمات مدافعة عن حقوق المثليين: «مبادرة موجودين للمساواة» (٢٠١٤)، شمس (٢٠١٥)، شوف (٢٠١٦)، وائتلاف «كلمتي» (٢٠١١).

سعت غالبية هذه الحملات إلى تعزيز الحرّيات الفردية وتشريعها، وتميّزت بحراك احتجاجي على مواقع التواصل الاجتماعي مناهض للقانون ٢٣. الذي يفرض عقوبة السجن من ٣ إلى ٥ سنوات وإبعاد المثليين الذكور عن المدينة ويطالب باستبداله بقوانين صريحة داعمة للحرّيات الفردية الجنسية، وفق ما نصّ عليه دستور ٢٠١٤. كذلك، أطلقت جمعيّة شمس محطّة إذاعية باسم «شمس راديو»، ومن ثمّ موقعًا إلكترونيًا باسم «شمس ماغ»، بهدف نشر الوعي الحقوقي حول قضيتهم وكسر القوالب النمطية وخلق نوع من التآزر والتضامن بينهم، ليس فقط في تونس بل أيضًا في العالم العربي.

وفي هذا السياق، اعتُمدت هذه المبادرات الإعلامية والفنية كإستراتيجيات للانتصار لقضية المثلية، مثل افتتاح مهرجان الأفلام الكويرية الذي نظّمته جمعيّة «موجودين» (٢٠١٧)، حيث عرضت أفلام توثّق الممارسات التعسّفية والحرمان الاجتماعي الذي تعاني منه هذه الفئة المغايرة جنسيًا في المنطقة العربية. بالنتيجة، سعت هذه الجمعيّات إلى الدفع باتجاه التشريعات الدستورية والمبادرات الرئاسية-البرلمانية الحالية الخاصة بـ»مشروع قانون إسقاط تجريم المثلية»، ونشر الوعي حول التهميش والاضطهاد، الذي تعيشه هذه الفئة بهدف صياغة السياسات العامّة وفقًا للأسس التالية:

- ١) إدراج عدم التمييز على أساس التوجّه الجنسي وتعزيز حقوق الإنسان للمثليين والمتحوّلين جنسيًا؛
- ٢) تكريس ممارسات بيروقراطية لا تضطهد المثليين؛
- ٣) إعادة التأكيد على أن الدفاع عن حقوق الإنسان وضمانها وتعزيزها يشمل جميع أشكال التمييز والعنف.

أمّا بالنسبة للمجموعات المناهضة للقانون، فقد أثارت القضية جدلًا دينيًا واسعًا لدى الرأي العام، بحيث طالبت بضرورة الدفاع عن المقدّسات والتصدّي لدعوات التطبيع مع المثلية من خلال تنظيم «التنسيقية الوطنية للدفاع عن القرآن والدستور والتنمية العادلة» التظاهرات، والحملات على المواقع الاجتماعية ووسائل الإعلام المحسوبة على التيار المحافظ، وورشات ومؤتمرات. (محمد الإمام،٢٠١٩).[٦]

العوامل المؤثّرة والشبابيك السياساتية

من غير الضروري أن تكون مسألة التنوّع الجنساني أو المثلية الجنسية من أولويات المجتمع التونسي خلال الفترة الديموقراطية الانتقالية، إلّا أن تقرير الحرّيات الفردية والمساواة فتح المجال لمناقشة الممارسات التمييزية التي تلحق بهذه الفئة من قبل المجتمع ومؤسّسات الدولة من جهة، وطموح النخبة السياسية والحقوقية لتخفيف القيود عنهم في محاولة لتأطير الهويّة الجنسانية بصيغة الحقوق المكتسبة من جهة أخرى. أيضًا تمّ التركيز على المثلية الجنسية كمؤشّر لانعدام مساواة في المجتمع التونسي من خلال الإطلالات الإعلامية والجدالات السياسية بين التيّار المحافظ والتيّار التقدّمي، وصدرت العديد من التقارير الدولية التي تتناول المستويات العالية من الاضطهاد والوصم الاجتماعي والعنف ضدهم.

٤ وليد التليلي، ٤ أغسطس ٢٠١٨، احتجاجات على تقرير الحريات الفردية والمساواة في تونس، العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk/society/٢٠١٨/٨/٤/%D٨٢%D٨٧%D٨٦%D٨٨

٥ Maaike Voorhoeve, (٢٠١٧), Production Judiciaire Des Normes' Et Vigilance De La Socie´te´ Civile: Le Cas De La Sexualite´ En Tunisie (٢٠١٦) L'Anne´e du Maghreb ٣٤١. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/٣١١٤

٦ محمد الإمام، ٢٠١٩، تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة التونسية: خطوتين إلى الأمام و خطوة إلى الوراء؟، مؤمنون بلا حدود، https://www.mominoun.com/pdf١/٢٠١٨-٨٠-mossawatt.pdf

اللحظة التحوّلية

في الواقع، ازداد الضغط لإبطال تجريم المثلية، وزاد نفوذ أصحاب المصلحة، وارتفعت وتيرة تحرّكاتهم، وتوسّعت شبكة علاقاتهم مع العديد من المنظّمات الدولية الداعمة للحرّيات الفردية، لا سيّما بعدما انضوّت هذه الجهود في إطار عمل منظّم للجمعيات (شمس/دمج/موجودين) والتحالفات (الائتلاف من أجل الحرّيات).

عزّزت هذه التكتلات والجمعيّات من قوّة الضغط والقدرة على الدفع نحو مسار تحوّلي في السياسات الاجتماعية للبلاد، وعلى الرغم من أن مسارات إقرار حقوق المثليين لا تزال رهينة الدعم السياسي والمساومة بين أطراف الحكم، إلّا أنها أقرّت ضمن تقرير الحرّيات الفردية والمساواة وطرحت للنقاش. أيضًا ساعدت الضغوطات الخارجية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على تقليص مستوى الاضطهاد المُسلّط على هذه الفئة، بحيث تفاعلت الحكومة التونسية مع انتقادات «مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة» (٢٠١٦)، وتعهّدت بالتوقف عن إجراء الفحوصات الشرجيّة لما تمثّله من انتهاكات لحقوق الإنسان. أمّا التحوّل الأهمّ فتمثّل بإدراج الحرّيات الفردية في الدستور التونسي الجديد الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وبات مفهومًا دستوريًا يحظى بالقيمة نفسها لحقوق الإنسان في عالميتها وشموليتها، ويتلائم مع طبيعة الدولة المدنية (الفصل ٢١)، بالإضافة إلى حماية الحقّ في الخصوصية وحرمة المسكن (المادة ٢٤)، ومنع التعذيب النفسي والجسدي (المادة ٢٤). وأيضًا يحتوي دستور ٢٠١٤ على بند (المادة ٤٩) يحمي الحرّيات الفردية ويحظّر التراجع عن الحقوق المكفولة بموجب هذا الدستور.

أيضًا تُعدّ الحملات المناهضة التي قادتها التنسيقة وعدد من الشخصيات الاجتماعية أو الدينية في المحافظات التونسية من العوامل المؤثّرة في قضية المثلية الجنسية، بحيث تطوّرت التعبئة المتبادلة عبر وسائل الإعلام المساندة، والتهديدات التي لحقت بأعضاء لجنة المساواة والحرّيات الفردية عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ما يُعرف بالميليشيات الالكترونية. وكذلك نظّمت مظاهرات حاشدة رافضة لمشروع القانون أقيمت بعد صلاة الجمعة على مدار أسابيع عديدة في غالبية المحافظات التونسية. في المقابل، تناولت المجموعات المناهضة مسألة المثلية باعتبارها شذوذًا وممارسات محرّمة دينيًا، واستحضرت شعارات الثنائيات المتناقضة في حملاتها مثل النمط الحداثي-الهويّة الإسلامية، الحريات-الأخلاق الحميدة، الدولة المدنية-تونس دينها الإسلام، حماية الحرّيات الفردية-حماية المقدّسات والتصدّي للفتنة، شريعةفوبيا-مناقضة لأحكام القرآن. (عبد المجيد الجمل، ٢٠١٨)[٧].

وعلى الرغم من ذلك، تشابهت استراتيجيات الحراك تقريبًا وخلقت استقطابًا ثنائيًا حادًّا على مواقع التواصل الاجتماعي، مع غلبة واضحة للحملات المناهضة التي شارك فيها مواطنون عاديون، وكذلك تميّزت مظاهرات التيّار المناهض بكبرها بالمقارنة مع مظاهرات قليلة العدد في العاصمة داعمة لإبطال تجريم المثلية الجنسية. ويضاف إلى ذلك، حضور إعلامي كثيف وطرح المسألة وتحويلها إلى قضية رأي عام، من خلال مشاركة المثقفين الداعمين بشكل أكبر في مقابل اقتصار الحملة المناهضة على رجال الدين. وأيضًا الضغط على الدوائر السياسية – التشريعية من شخصيات علمانية وقوى خارجية (عبد اللطيف الهرماسي، ٢٠١٨)[٨].

النتائج السياسية

عمليًّا، ومع مرور الوقت، بدأت تتبلور التبدّلات الجزئية في السياسات، بحيث اتخذت عمادة الأطباء (٢٠١٧) قرارًا يحضّ الأطباء المسخّرين قضائيًا على رفض إجراء فحوصات طبية قصرية على المثليين الموقوفين. ووعدت الحكومة الحالية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة بإيقاف هذه الفحوصات بشكل كلّي مع بداية العام ٢٠١٨، لكنها لا تزال مصرّة على رفض إلغاء الفصل ٢٣٠ الذي يجرّم المثلية، ولم تصدر قوانين تحمي هذه الفئة من الممارسات الاجتماعية والاقتصادية التعسّفية والإقصائية، التي تتمثّل بالطرد من العمل والتهميش والمضايقات.

على مستوى آخر، تبلورت أشكال أخرى من التعاون بين جمعيّات «مجتمع الميم» (المدافعون عن المثليين) واللجان التشريعية وصنّاع القرار في تونس، من خلال رصد الانتهاكات الحاصلة، وتلقي الشكاوى، وتقديم الدعم النفسي والقانوني للمتضرّرين، بهدف إظهار مخاطر الفصل ٢٣٠ على الحرمة الجسدية والكرامة الإنسانية للمثليين. وتعهّدت قيادات في حزب النهضة الإسلامي بحماية حرّية المثليين والحرص على إلغاء التجريم، على الرغم من أن قيادات أخرى في الحزب اعتبرت المثلية انحرافًا واضطرابًا عقليًا يجب معالجته. في حين كان الصمت خيار الفاعلين السياسيين الآخرين المتدخّلين في عملية صنع القرار من يسار وعلمانيين وديموقراطيين،بدليل غياب أي بيانات أو تصريحات إعلامية لهم حول القضية (رحمة الباهي،٢٠١٨)[٩].

الخلاصة

تجدر الإشارة إلى أن التحرّكات الاحتجاجية للناشطين والجمعيّات الحقوقية الداعمة للمثلية الجنسية في تونس، أخذت حيّزًا كبيرًا من الاهتمام الإعلامي والتجاذبات السياسية، وحازت على دعم مالي وقانوني من منظّمات دولية خوفًا من هيمنة القوى المحافظة في الفترة الانتقالية. لكن سياسات وقوانين تجريم كلّ أشكال العنصرية لم تحظ بالاهتمام نفسه، ولم يسّخر لها الدعم الكافي من قبل وسائل الإعلام أو منظّمات المجتمع المدني وصنّاع القرار. بينما اتخذ الحراك المجتمعي أشكالًا مختلفة، إلّا أنّ المبادرة الرئاسية لإلغاء التجريم للمثلية اتخذت شكلين الأوّل حمائيًا تسعى فيها الدولة إلى حماية المهمّشين، والثاني قومي تبنّته السلطة لتشجيع انخراط المثليين واندماجهم بسرديات التخوّف من المشروع الإسلامي المحافظ.

يستلزم رصد هذا الحراك، سواء كان ضدّ أو مع التنوّع الجنساني، متابعة ردود فعل صنّاع القرار خلال الأشهر المقبلة بهدف اختبار صحّة الاتهامات بالتوظيف الشعبوي لحقوق المثليين وقوّة الفاعلين المحافظين على تثبيت الممارسات التعسّفية، وأيضًا استعداد المجتمع التونسي والمشرّع للتفاعل مع رهانات الديموقراطية وكلّ الحرّيات الفردية المُدرجة في دستور ٢٠١٤.

٧ عبد المجيد الجمل، ٢٠١٨، الجدل حول المساواة في الإرث بين حراس الشريعة و الحداثيين في تونس والخارج، قسم الدراسات الدينية، مؤمنون بلا حدود، https://www.irt.pdf/.٨-٢٠١٨/mominoun.com/pdf

٨ عبد اللطيف الهرماسي، ٢٠١٨، تزامنا مع صدور تقرير لجنة الحريات الفردية و المساواة: التسوية في الإرث ثورة ثقافية نخبوية لا مطلب مجتمعي، https://ar.lemaghreb.tn/%D٩-AV%AA%D٨%D٩%AV%DA%B٦%DA%٨٢%

٩ رحمة الباهي،٢٠١٨، تقرير لجنة الحريات الفردية و المساواة..إشكالية الدين و الدولة المدنية، https://ultratunisia.ultrasawt.com/%DA%

نموذج حالة
قانون تجريم كلّ أشكال العنف ضدّ المرأة في تونس

خلفية القضية

بعد ثورة العام ٢٠١١ في تونس، ظهر جليًّا وجود فجوات في مكتسبات المرأة ومعوّقات عميقة تجعلها مُستبعدة عن المشاركة الفعّالة في المجتمع وصناعة القرار، على الرغم من اعتقاد راسخ عن حصولها على جملة من التشريعات التقدّمية وتحرّرها منذ السنوات الأولى لدولة الاستقلال، (محتشمة على مستوى المناصب العليا/ المشاركة الحزبية أو النقابية/ العنف الاقتصادي/ زواج المغتصب من الضحية/ مشاكل إثبات النسب..)

تلقي هذه المساهمة البحثية الضوء على الحراك النسوي الحقوقي وعمق تأثيره على صياغة السياسات العامّة والتشريعات المناهضة للعنف المسلّط على المرأة في تونس بعد العام ٢٠١١.

في الواقع، ما يميّز هذا الحراك المجتمعيّ المناهض لكلّ أشكال التمييز ضدّ المرأة، ليس إقرار قوانين جريئة تتلاءم مع توصيات المعاهدات الحقوقية الدولية فقط، بل أيضًا مناقشة وتقديم تعريفات دقيقة لمفاهيم النوع الاجتماعي والعنف الجندري (قانون آب/أغسطس ٢٠١٧) (عبد المجيد الجمل، ٢٠١٨).[١٠]

لا يمكن الإنكار بأن عقلية العنف الجندري تستبطن مقولاتها من السلوك الهرمي الذكوري المُتجذّر، ليس فقط في العلاقات الاجتماعية، بل أيضًا في الكثير من الاجتهادات الدينية ممّا يُظهر حركة المقاومة المؤسّساتية كحركة نسوية ناقدة لهذا التفسير التقليدي للقرآن والسلوك الأبوي المهيمن الذي يعيد إنتاجه.

من هنا، أظهرت إرهاصات الثورة التونسية ترسّخ أشكال الهيمنة الذكورية في العقلية المجتمعية والمنظومة التشريعية، وخلصت إلى أن مقولات حقوق المرأة لطالما استخدمت كأداة للهيمنة السلطوية وتلميع صورة النظام السابق، ما خلق فجوات على مستوى الحقوق الاقتصادية والمشاركة السياسية والحقوق القانونية للمرأة. (العنف المنزلي/ العنف الجنسي والاقتصادي).[١١]

الجدول الزمني للمشكلة

ما يميّز التجربة النسوية الاحتجاجية بعد العام ٢٠١١، تمثيلها لمختلف التحدّيات والتناقضات التي تعاني منها المرأة، وتنطوي بشكل ما على تمييز وعنف، حيث تتفاوض المنظّمات النسائية مع مختلف الأطراف المؤثّرة في صناعة القرار على تشريعات تجرّم كل أشكال التمييز ضدّ المرأة وإصلاحات تحقّق المساواة مع الرجل. لذلك، بدأ الحراك النسوي بعد العام ٢٠١١ كردّة فعل لحماية مكتسبات المرأة التونسية من استفحال الذكورية المُهيمنة المصاحبة لإرهاصات الانتقال السياسي، بحيث ازدادت مستويات العنف الرمزي والجسدي ضدّ الناشطات اللواتي يمثّلن في الخيال الشعبي استمرارية للنظام السابق، في حين أراد الحكّام الجدد تهميش قضايا المرأة بحجّة دقّة المرحلة الانتقالية.[١٢]

تطوّرت التحرّكات الاحتجاجية ضدّ العنف الجندري في البداية من خلال كسر حواجز الصّمت ضدّ ممارسات العنف السياسي المُمارس ضد الوجوه النسوية (سياسية/ناشطات/مدوّنات)، ثمّ تزايد الاهتمام بحالات الاغتصاب والتحرّش الجنسي والتهميش وغيرها من مظاهر الانفلات نتيجة التعاطي ضعيف وغير صارم من الحكومة بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٣ (محمد الإمام، ٢٠١٩).[١٣]

ترسّخت القناعة بضرورة دسترة وتمرير قوانين تحمي المرأة من كل أشكال العنف، نتيجة تطبيع حكومة الترويكا (النهضة وحلفاؤها) وترسيخها لدونية النساء عبر اعتماد مصطلحات مثل «مكملة» و«القوامة»... وبالتالي، انطلقت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، في اليوم العالمي للقضاء على العنف المُسلّط على المرأة، حملة ١٦ يومًا لمناهضة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ولا سيّما التحرّش العنف المنزلي، بتنظيم من الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، وانتهت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر الموافق لليوم العالمي لحقوق الإنسان

دور ممثّلي المجتمع المدني ومشاركتهم في القضية وانخراطهم بها

تعزّز الحضور النسوي الحقوقي بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي في العام ٢٠١١، كامتداد لمشاركتهنّ الفعّالة في الحراك الاحتجاجي لثورة الكرامة وازدياد نطاقات الاهتمام بصناعة القرار وبناء الجمهورية الثانية.

وفي هذا السياق للانتقال الديموقراطي، هناك حاجة للتنويه أن الحضور النسوي التونسي لا يُختزل في الدفاع عن قضايا المرأة وحسب، بل يتجاوزها إلى قدرة مختلف المنظّمات والناشطات النسويات على خلق حيزات جديدة للمشاركة وتمتين التحالفات مع النقابات العمّالية والمجتمع المدني وبعض الأطراف السياسية. وتميّز العمل السياسي خلال المرحلة الحالية للانتقال الديموقراطي بالتوافق الضمني مع الحراك المجتمعي، من خلال إعادة مراجعة الترسانة القانونية الخاصّة بحقوق المرأة، التي تأسّست منذ العام ١٩٥٦، وكانت ذات مرجعية تقدّمية وتعزيزها بإصلاحات أو قوانين جديدة. وفي إطار الاستقطاب الإيديولوجي السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين (٢٠١١/٢٠١٤) زادت مستويات الحراك النسوي دفاعًا عن مكتسبات المرأة التونسية، ليس فقط بهدف المحافظة على الإرث «البورقيبي» والنمط المجتمعي الحداثي، بل أيضًا لدسترة المساواة بين الجنسين (المادة ٤٦/٣٤ من دستور ٢٠١٤)، وإلغاء كلّ أشكال التمييز والعنف ضد المرأة بمقتضى الفصل ٢١ (العنف الاقتصادي/ الرمزي/ الجسدي/ المنزلي/ الاجتماعي/الجنسي..)[١٤]

في السياق التونسي، غالبًا ما تتوّحد توّجهات الحراك النسوي مع الخيارات الكبرى للدولة التونسية، مثلما حصل في مشروع القانون الشامل لمقاومة العنف ضدّ النساء، الذي قدّمته وزارة المرأة في العام ٢٠١٦، بهدف تعديل المجلّة الجزائية، ودعمته الكثير من منظّمات المجتمع المدني. وبالتالي لا تزال نسوية الدولة، خصوصًا بعد العام ٢٠١٤، تسيطر على مجموعات الحراك وأهدافها، وشهدت علاقات تصادم وتوافق مع باقي مجموعات الحراك النسوي «الجديدة» على المشهد الحقوقي والسياسي التونسي. ويمكن القول أنّ قوانين تجريم العنف المسلّط على المرأة (التحرش/ الاغتصاب/ الاستغلال الاقتصادي/ المتاجرة بالبشر/ العنف المنزلي/...) لقيت توافقًا داخل البرلمان وفي النضال الميداني (مظاهرات/ورشات..). ولكن عند اقتراح مشروع المساواة في الإرث باعتباره تمييزًا وعنفًا رمزيًا، اختلفت المواقف بين هذه المجموعات النسوية الراديكالية والإسلامية والبراغماتية، وبرز تصادم واضح وتباينات في الموقف حول مشاغل المرأة التونسية والمرجعيات المناسبة للتمكين. واللافت أن رئيس الدولة أعلن إقرار مبدأ المساواة في الإرث في قانون صدر بالتزامن مع عيد المرأة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨، بهدف تمكينها من حقوقها كمواطنة وتثبيت مقولات المقاربة العلمانية الجندرية قانونيًا.[١٥]

شهد الحراك القائم لإقرار مشروع قانون تجريم العنف ضدّ المرأة، جدلًا داخل البرلمان وخارجه. وأصبحت مفاهيم النوع الاجتماعي والحرية الجنسية والقرين من أبرز قضايا الرأي العام ويتمّ تبادل الاتهامات بشأنها بين مختلف الأطراف (نسوية الدولة/ نسوية الإسلامية/ عدد

١٠ عبد المجيد الجمل، ٢٠١٨، الجدل حول المساواة في الإرث بين حراس الشريعة و الحداثيين في تونس والخارج، قسم الدراسات الدينية، مؤمنون بلا حدود، https://www.mominoun.com/pdf١/٢٠١٨-٨-irt.pdf/

١١ Amal Grami, ٢٠١٨, Women , Feminism and Politics in Post-Revolution Tunisia: Framings, Accountability and Agency on Shifting Grounds, Journal of Feminist Dissent, pp٢٣-٥٦ https://journals.warwick.ac.uk/index.php/feministdissent/index

١٢ Eva Gondorova, ٢٠١٤, The Position of Women in Post-Revolutionary Tunisia and Their Role in Political Decision-Making Processes, Journal of Social History and the History of Social Movements, https://moving-the-social.ub.rub.de/index.php/Moving_the_social/article/view/٨٤٩

١٣ محمد الإمام،٢٠١٩، تقرير لجنة الحريات الفردية و المساواة التونسية: خطوتين إلى الأمام و خطوة إلى الوراء؟، مؤمنون بلا حدود، https://www.mominoun.com/pdf١/٢٠١٨-٨-mossawatt.pdf/

١٤ Rachel Roberts, ٢٠١٧ July ٢٠٨, Tunisia: 'Landmark' new law gives women protection from rape and domestic violence, Independent Journal, https://www.independent.co.uk/news/world/tunisia-law-women-protect-rape-domestic-violence-north-africa-landmark-rights-abuse-sexual-a٧٨٦٤٨٤٦.html

١٥ Isabel Schafer, ٢٠١٥, The Tunisian Transition : Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context, EuroMesco, IEMed, https://www.die-gdi.de/uploads/media/Tunisian_Transition_EuroMeSCo_Paper_٢٠_Isabel_Schaefer.pdf

من الناشطين/ العامة على مواقع التواصل الاجتماعي..). وخلال ٢٧ جلسة نيابية اختزلت النقاط الخلافية بالآتي: الاغتصاب الزوجي، زواج القاصر، منع زواج المغتصب من الضحية، النوع الاجتماعي، أنواع العنف، إدراج زنا المحارم، سنّ الأهلية الجنسية، الحرية الجنسية. سعت هذه المنظّمات والناشطات إلى أن تكون تونس ريادية مجدّدًا في التشريعات الضامنة لحقوق المرأة، وتمّ الإجماع على هذا القانون مع تحفّظ عضو واحد. ومن الأمثلة حول القوانين التقدّمية تجريم تشغيل الأطفال والقاصرات كمعينات منزلية وهي تعدّ ظاهرة في تونس، تقديم تعريف دقيق للاغتصاب وتجريم التحرّش وإدراج العنف الاقتصادي إلى جانب تحميل الدولة ومؤسّساتها دورًا في الوقاية من العنف.

الاستراتيجيات والتكتيكات: تأطير المشكلة وإعداد جدول الأعمال

تطوّرت استراتيجيات الدفاع عن حقوق المرأة وتنوّعت، ليس فقط بسبب التغيّرات الطارئة على نوعية المطالب الحقوقية فحسب، بل أيضًا نتيجة ظهور ممثلين نسويين جدد بخلفيات وأشكال تحرّك مغايرة لتقاليد عمل منظّمات نسوية الدولة.

أوّلًا، عمل مختلف الأطراف الناشطين في المجتمع المدني، وعلى رأسهم «الكريدف» و«منظّمة النساء الديموقراطيات» والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، بتعاون مباشر مع وزارة المرأة على تأسيس ائتلافات مجتمعية لمناقشة مواضيع معقّدة مفاهيميًا مثل النوع الاجتماعي وثقافيًا مثل الزواج من غير المسلم.

ثانيًا، تعاملت التحرّكات النسوية مع قضايا العنف من منطلق رهانات التغيّر الجذري التي تستوجبها كلّ مرحلة انتقالية نحو الديموقراطية، وكذلك باستراتيجية الصدام أو التوافق مع السلطة الحاكمة نفسها وتحميلها المسؤولية عن كلّ الانتهاكات الحاصلة.[١٦]

ثالثًا، اعتمدت هذه الأطراف لتمرير قانون تجريم كلّ أشكال العنف ضدّ المرأة على استثمار إعلامي وخطابي للتعبئة الاجتماعية والحقوقية، في مواجهة انتشار النزعة السلفية والإسلاموية المحافظة ما بعد الثورة وإظهار خطورتها على النمط المجتمعي.

رابعًا، وظّفت التحرّكات النسوية الدعم الأوروبي والدولي لقضايا المرأة في تونس، خصوصًا الاتحاد الأوروبي الذي عبّر ممثّلوه عن تخوّفات جادّة من ارتفاع مستويات العنف الجندري (نساء/أطفال)، من خلال آليات تعاون واتفاقيات ثنائية مع المجتمع المدني والحكومة التونسية بعد العام ٢٠١٤.[١٧]

خامسًا، استثمرت مختلف هذه الأطراف الناشطة مواقع التواصل الاجتماعي والمنابر الإعلامية للتعبئة لصالح إقرار هذا القانون وتقديمه للعامّة مع الحرص على الحشد ضدّ كلّ خطاب مخالف للمطالب المقدمة.

سادسًا، العمل على إعادة استحضار الماضي «البورقيبي» وإنجازات مؤسّس الجمهورية الأول لصالح تحرّر المرأة ومقارنتها بحالة التردّي التي تريد ترسيخها بعض الأطراف السياسية المحافظة، والعمل على الدفع بالرئيس التونسي «السيبسي» لصناعة مجده التاريخي على خطى سلفه وقدوته الرئيس الحبيب بورقيبة.

سابعًا، إعادة تأسيس تحالفات مع الممثّلين السياسيين العلمانيين والاجتماعيين (الاتحاد العام للشغل)، كاستراتيجيات تحرّك في مواجهة ما ظهر لدى غالبية هؤلاء الناشطين، وكتحدّي مشترك لمواجهة الفكر المحافظ أو الإسلام السياسي، وما يستبطنه وفق اعتقادهم من تهديد للتجربة الديموقراطية الناشئة ومقوّمات الدولة المدنية ومكتسبات المرأة التونسية.

استوجبت هذه الضرورات لتحقيق المساواة الجندرية خلق تحالفات بين مختلف مجموعات الحراك والدولة، وبلورة تكتيكات المقاومة الاجتماعية-الحقوقية من خلال تشكيل ائتلافات بين مجموعات كبيرة من المنظّمات الحقوقية وتنويع قضايا النضال (العنف /التحرّش/ الحريات..). إلى ذلك، أصبح التقاطع بين مختلف مجموعات الحراك النسوي (العلماني/الإسلامي/نسوية الدولة..)، في إطار تجريم كلّ أشكال العنف ضدّ المرأة، بمثابة استراتيجية دفاع وتعبئة، وتجربة مجتمعيّة معاشة، وآليّة للتنظيم والضغط الفعّال في كلّ القضايا الجندرية. وساهمت استراتيجية التقاطع في تطويع السياقات العامّة للصراع السياسي-الأيديولوجي لصالح حقوق المرأة، بحيث تمّ التفاوض مع مختلف الفاعلين السياسيين وصنّاع القرار حول إدارة إشكاليّات المساواة الجندرية من منطلق علمانية الدولة. ومن ثمّ تقاطعت قضايا الهوية والمواطنة والنوع الاجتماعي والحرّيات ومدنية الدولة مع القضية المركزية أي المساواة.[١٨] إلى ذلك، استعاد العمل النسوي زخمه منذ العام ٢٠١٣، مع الانقسام الحادّ بين العلمانيين والإسلاميين، واستطاعت هذه المنظّمات التعبئة لصالح التيّار العلماني الحداثي بفعل الحملات والتظاهرات الحاشدة. وازداد نفوذها وعادت إلى مواقع القرار على مستوى السياسات الاجتماعية مع صعود الحزب العلماني إلى السلطة بعد العام ٢٠١٤. لكن على الرغم من ذلك، لم يعط عودة نسوية إلى الدولة واختزال معظم أنشطتها في المطالب التشريعية الرسمية، حلولًا عملية للنساء العاطلات عن العمل الريفيات (٤٥٠ ضحية و٥٠ قتيلة خلال ٥ سنوات فيما يعرف بشاحنات الموت التي تنقلهم إلى أراضي الفلاحة)، أو للنساء المعاقات أو ذوات البشرة السمراء (مهمّشات وغالبيتهم يعانين الفقر والإقصاء الاجتماعي والعنصرية). إلى ذلك، تحرّكت المنظّمات النسوية العريقة في العمل الجمعياتي منذ العهد البورقيبي، وراهنّ على المزاج الشعبي العام المفتخر بالنمط الاجتماعي الحداثي والمتخوّف من أسلمته، بحيث أصبحت صورة المرأة الحداثية وحقوقها رهانًا وضمانًا لعدم سقوط تونس في دائرة الفكر الرجعيّ المفارق للتحديث. ومع تعقّد المناقشات في البرلمان التونسي حول قانون تجريم العنف وإتفاقية «سيداو» وغيرها من القضايا الحقوقية، حاول عدد من النشطاء في المجتمع المدني، ولا سيّما تنسيقية الدفاع عن القرآن لوزير الشؤون الدينية السابق الخاتمي المناهض لتقرير الحرّيات الفردية، تعزيز صورة الإسلام وفرض إمكانية اعتماد تعاليم الشريعة في التشريعات القانونية الخاصّة بالمرأة.

العوامل المؤثّرة أو الشبابيك السياساتية

عادة تعتبر التشريعات المرسّخة لحقوق المرأة في تونس متلائمة مع المعاهدات الدولية. من هنا، يعدّ رفع الوزير الأول الباجي قايد السبسي في العام ٢٠١١ جميع التحفّظات عن إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) واعتماد البروتوكول الاختياري، بمثابة نقطة تحوّل جوهرية لصالح مكتسبات المرأة، وفق مجموعة الناشطين العلمانيين، خصوصًا أن هذه الخطوة ترافقت مع رفض القوى المحافظة الإسلامية، واعتبار القرار غير دستوري ولا يحترم مقوّمات وخصوصية المجتمع التونسي المسلم. كذلك صادقت الحكومة التونسية على إتفاقية روما في العام ٢٠١١، وناقشت إتفاقية اسطنبول الهادفة لمناهضة العنف ضدّ المرأة.[١٩] وقد ساعدت مختلف هذه الاتفاقيات الدولية على اعتماد، ولكن ببطء، العديد من التغييرات على مستوى السياسات العامّة الخاصّة بقضايا المرأة.

بُنيت المطالب الحقوقية النسوية على مخاوف ومواقف أيديولوجية من دسترة تعابير انعدام المساواة الجندرية في دستور الجمهورية الثانية، خصوصًا بعد تبني العديد من النواب (النهضة وغيرهم) مقولات التمييز من خلال استخدام مصطلحات، مثل «مكمّلة» وليس «مساوية» عند تناول علاقة المرأة بالرجل. تُظهر مختلف مراحل إصدار قانون تجريم كلّ أشكال العنف أن الاستحقاقات التشريعية استوجبت إعادة هيكلة علاقات القوّة والتحالفات مع أطراف سياسية متقاربة فكريًا مع المرجعية العلمانية للتحرّك النسوي. وبالتالي فإن إرهاصات التجاذب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين على هامش انتخابات العام ٢٠١٤، وقبلها دستور ٢٠١٤، مهّدت لمسار تحوّل على مستوى السياسات العامّة، التي تهدف للحدّ من مظاهر التمييز المسلّط

١٦ Elisabeth Johansson-Nogues (٢٠١٣), Gendering the Arab Spring? Rights and (In) Security of Tunisian, Egyptian and Libyan Women, The New Middle East: A Critical Appraisal, Security Dialogue, p ٣٩٣-٤٠٩.

١٧ Euro-Mediterrean Human Rights Network, Report on Violence against Women, ٢٠١٧ / Session ٢-EMHRN-Factsheet-VAW-Tunisia-EN.pdf http://www.medinstgenderstudies.org/wp-content/uploads/

١٨ Debuysere, L. (٢٠١٦). "Tunisian Women at the Crossroads: Antagonism and Agonism between Secular and Islamist Women's Rights Movements in Tunisia", in Mediterranean Politics ٢١ (٢): ٢٢٦-٢٤٥. https://www.tandfonline.com/doi/abs/١٠.١٠٨٠/١٣٦٢٩٣٩٥.٢٠١٥.٩٢٢٩٢/١٠٠١

١٩ مريم صابر، ٢٠١٨، «اتفاقية اسطنبول» : أداة لمكافحة العنف الأسري تُفضّل الدول العربية البقاء بعيدا عنها، موقع لها وجوه أخرى، https://wlahawogohokhra.com /

على المرأة في تونس. لذلك، تمّت المطالبة بتقديم قانون شامل ومتلائم مع التشريعات الكونية لحقوق الإنسان وسياقات التحوّل الديموقراطي للتصدي لكلّ أشكال العنف، بدءًا العنف المنزلي ومن ثمّ العنف الاقتصادي وصولًا إلى المتاجرة بالبشر والعنف السياسي ضد الناشطات.

اللحظة التحوّلية

بعكس ما هو متوّقع، قدمت الإحصائيات الخالية من التسييس المُعتاد أرقامًا صادمة حول مستويات العنف المرتفعة ضدّ المرأة التونسية، بحيث تتعرّض نحو ٤٧٪ من النساء، اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٦٤ سنة، إلى العديد من أشكال التعنيف.[٢٠] وبدا جليًّا أن السياسات القديمة لتحرير المرأة لم تؤدِّ إلى تحقيق المساواة الجندرية، وأن غالبية التشريعات لم تخدم المشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفعّالة، لا بل أسّست لمنظومة حقوقية تساعد على تعميق الهيمنة الذكورية والاعتراف بمكتسبات للمرأة لا تتجاوز ما اعتُبر بالحواجز الدينية والثقافية للمجتمع التونسي. إلى ذلك، تحرّكت منظّمات المجتمع المدني العريقة تاريخيًا لمناهضة هذا التفاوت الجندري المُترسّخ في العقلية، عبر تكثيف التشريعات والعمل بشكل براغماتي على تحديد آليّات تطبيقها. وقد التزم النشطاء بضرورة تحقيق أثر من السياسات الاجتماعية العامّة أو التشريعات عمومًا، لفرض تأثير قوي على صياغة القانون، والسعي إلى عدم الربط بين الحقوق والإرادة السياسية، بمعنى التعامل مع قضايا المرأة من منطلق المرجعية المدنية والمواطنة وسيادة القانون. وتستند الفكرة الأساسية للتحوّل في التحركات النسوية ضدّ العنف الجندري في إدراك ضرورة التطلّع إلى تحقيق المواطنة الكاملة التي أقرّها دستور ٢٠١٤ وليس اعتبارها مجرّد مكتسبات حقوقية.

النتائج السياسية

تتعدّد وتتراكم النتائج السياسية المتعلّقة بالتحرّكات الاحتجاجية النسوية ضدّ كلّ أشكال التمييز المسلّط على المرأة، بحيث لعبت الصراعات حول النمط المجتمعي والخيارات الكبرى للدولة دورًا جوهريًّا في تحديد مضامين وأهداف السياسات العامّة. وينبثق قانون تجريم كلّ أشكال العنف بالأساس من تقاليد التعاون بين المجتمع المدني والسلطة، عبر صياغة أكثر وضوحًا حول المساواة، وتحميل الدولة والفاعل السياسي مسؤولية تمرير وتنفيذ هذه القوانين، بالإضافة إلى التدخّل الفعّال لهذه المنظّمات في تحديد الإطار العملي لتحسين وتطوير السياسة الاجتماعية للدولة. لذلك تمّ تفعيل هذا القانون عمليًّا من خلال تأسيس وتمويل مراكز الإنصات وتوجيه النساء ضحايا العنف النفسي أو الاجتماعي وحمايتهن في المراكز الأمنية وتسهيل إجراءات التشكّي بالتعاون مع الجمعيّات النسوية. وأيضًا تم تصوير إصدار هذا القانون كنجاح للخيارات السياسية والميول الأيديولوجية للقيادة الحالية (العلمانية)، وقدرتها على ضبط المواقف المناوئة لبعض فصول هذا القانون الأساسي من خلال سياسة التوافقات والتعبئة. وهو ما أسفر عن دعم سياسي لقانون تجريم كلّ أشكال العنف، ودفع بمؤسّسة الرئاسة بمبادرة تشريعية إلى تأسيس مجتمع ذي مساواة جندرية كاملة، عبر إقرار مشروع قانون المساواة في الإرث على الرغم من الجدل الديني والاجتماعي والاتهامات بالتوظيف السياسي.

الخلاصة

من المؤكّد، أن وجود العديد من الاختلافات بين الطرق التي تمّت معايشة العنف فيها، والمقاربات المُعتمدة لفهمه أو التنظير له وتقديمه للعموم بهدف تغيير العقليات، أعاق عملية الحدّ من العنف الجندري أو تجريمه في الذهنية الشعبية التونسية. ما يميّز تحرّكات المجتمع المدني لصالح هذا القانون يتمثّل في استراتيجيات الحشد المتنوّعة التي تتبعها الأطراف المؤسّسة للخطاب المُساند للحرّيات الفردية ومناهضة كلّ أشكال العنف الجندري التي عكست عمق التحوّلات داخل الحراك النسوي التونسي نفسه (الراديكالي/ الإسلامي/ البراغماتي) وأشكال التفاعل مع مُحدّدات السلطة للنمط المجتمعي (علماني/ محافظ) .

٢٠. الحبيب الميساوي، ٢٠١٨/١١/٢٥، في اليوم العالمي للعنف ضد المرأة: قانون ٢٠١٧ في واد و الواقع في واد آخر، صحيفة الشروق، http://www.alchourouk.com/article/%D9%84%D9%AV%AA-%D8%D9%81%D9%84%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%A2%D8%AE%D8%B1

نموذج حالة
سياسات تجريم التحرّش في تونس

خلفية القضية

اهتمّ مشرّعو دستور العام ٢٠١٤ بمسائل حقوق المرأة، ويبدو أن حالة اللا استقرار السياسي خلال الفترة الانتقالية، زادت الوعي لدى جميع الأطراف الليبرالية والإسلامية داخل وخارج المجلس التأسيسي التونسي حول قصور الترسانة القانونية وعدم قدرتها على ضمان المساواة والعدالة الجندرية. وانتقد عدد من المنظّمات النسوية الحقوقية الفراغ التشريعي وعدم صرامته ضدّ أشكال العنف الجندري مثل ظاهرة التحرّش الجنسي. في الواقع، لطالما اعتبرت تونس رائدة في مجال حقوق المرأة في العالم العربي، لكن الحياة اليومية للعديد من النساء التونسيات لا تزال محكومة بمستويات مرتفعة من التحرّش وسوء المعاملة والمضايقات. لذلك عندما أصدر البرلمان قانونًا يحظر ممارسة العنف ضدّ المرأة (العنف المنزلي/ التحرّش)، دعمه بتوصيات تعكس السياسة العامّة للدولة (تعليم مادة حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية/ تدريب الشرطة والقضاة على أشكال التعامل مع قضايا ومحاضر التعنيف).[٢١] لذلك من المهمّ التركيز وإعادة تمثيل استراتيجيات التعبئة وحشد الرأي العام التونسي، التي تبنّتها منظّمة الكريديف نموذجًا في رفع الوعي الشعبي حول فظاعة التحرّش وتقاطعها مع ثقافة التطبيع مع العنف الجندريّ، بالإضافة إلى تحفيز ودفع الدوائر المشرّعة للمصادقة على قوانين قدمت بتاريخ ١١ آب/ أغسطس ٢٠١٧.

الجدول الزمني للمشكلة

شهدت السنوات الثلاث الأخيرة نقاشًا عامًا متزايدًا حول التحرّش والاعتداء الجنسي على النساء في تونس. وبدءًا من تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٧، وضعت حركة #MeToo العالمية المضايقات الجنسية والاعتداء الجنسي ضمن العناوين الرئيسية المطروحة داخل المجتمعات. شهدت هذه الحملة زخمًا إعلاميًا، بحيث طُرحت ضرورة إحداث تغييرات تشريعية لصالح الضحايا المتضرّرين بشكل جدّي. وتناولت مجموعات الحراك ظاهرة التحرّش كأحد القضايا الفاضحة لانعدام المساواة الجندرية وقصور القوانين وأجهزة الدولة على تأمين فضاء عام آمن لوجود المرأة. وتوازت حملات مناهضة التحرّش الجنسي مع تجريم كلّ أشكال العنف المسلّط على المرأة منذ إطلاق المبادرة التشريعية لوزارة المرأة في العام ٢٠١٦، وتقاطعت أنشطتها لتعبئة مجموعات المجتمع المدني والفاعلين السياسيين ضمن تحالفات على أساس الأهداف المتشابهة واستراتيجيات الحراك ومنطلقاتها مثل نسوية الدولة.[٢٢] فيما خلصت دراسة أجريت حينها إلى أن ٥٣٫٣٪ من النساء المستجوبات تعرّضن لشكل من أشكال العنف في الفضاء العام.

دور ممثّلي المجتمع المدني ومشاركتهم في القضية وانخراطهم بها

«المتحرّش ما يركبش معنا» هو شعار وصم وإقصاء، استطاعت من خلاله منظّمات المجتمع المدني بالتعاون مع مؤسّسات الدولة التونسية، كسر جدار الصمت والتحفّظ ضدّ المتحرّشين، خصوصًا في الفضاء العام ووسائل النقل. أطلق مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)، هذه الحملة التوعوية، بدعم من الإتحاد الأوروبي وصندوق الأمم المتّحدة للسكان بالشراكة مع شركة النقل تونس، وهي لا تعكس خطورة ظاهرة التحرّش وانتشارها، لا سيّما في عربات المترو والحافلات والطريق العام فحسب، بل تعبّر أيضا عن مأزق أخلاقي وثقافي لدى جزء هام من المجتمع التونسي، الذي يصرّ على مقولات تدلّ إلى دونية المرأة والتشريع المجتمعي للتحرّش بها أو التغاضي عن هذه الممارسات المرضية والمقزّزة لدى الغالبية الصامتة.

وربّما أكثر من أي وقت مضى، أصبح الجسد الأنثوي مستهدفًا في فترة الانتقال الديموقراطي نتيجة تواجد النساء في الأماكن العامّة بأعداد أكبر. لذلك، رفضت النساء اقتراحات قدمّت لفرض مجموعة من التدابير الرامية إلى السيطرة عليهن واستبعادهن، بما في ذلك قواعد اللباس المُقترحة والتهديدات بالقتل والعنف والاعتداءات الجنسية.[٢٣] لذلك، يعتبر إقرار قانون مناهضة التحرّش واهتمام الرأي العام بهذه القضية شكلًا من أشكال مقاومة الهيمنة الذكورية وترسّخ دونية المرأة في العقلية الاجتماعية.[٢٤]

من هنا، يمكن الإشارة إلى أن التعبئة لصالح قانون التحرّش شكّلت استمرارًا للنضال الثوري، الذي لا يمكن أن يكرّس أهداف الديموقراطية من دون النجاح في تحقيق العدالة لقضية المرأة. علمًا أن هذه المبادرة التشريعية لم تؤدِّ إلى ظهور اتهامات متبادلة بين الفئات المحافظة والتيارات العلمانية، ولكن عرفت هذه الفترة موجة من السخرية على مواقع التواصل الاجتماعي والشارع التونسي، وكان يحوّل النقاش حول التحرّش إلى جدل حول قضايا اللباس والحرّيات الفردية.

الاستراتيجيات والتكتيكات: تأطير المشكلة وإعداد جدول الأعمال

تتبنّى الحملة التوعوية التي نظّمها مركز الكريدف، والعديد من المنظّمات والمؤسسات الداعمة الأخرى، مسألة خطورة الصمت عن ظاهرة التحرّش وتسعى إلى بناء وعي مجتمعي حولها، عبر الدفع نحو ضرورة اتخاذ مواقف جماعية لإقصاء المتحرّشين، من خلال لصق الشعارات المُنددة بظاهرة التحرّش في محطّات المترو والحافلات. أيضًا تضمّنت هذه الحملة عرضًا لفيلم وثائقي قصير حول ظاهرة التحرّش على مواقع التواصل الاجتماعي وفي بعض وسائل النقل. وتمّ إعداد تطبيق على الهاتف الجوّال لحثّ ومساعدة ركّاب النقل العمومي (الغالبية الصامتة) على تصوير جريمة التحرّش، بالإضافة إلى تطبيق ثاني باسم «إشكي» (الشكوة) يحتوي على جملة من التوجيهات الضرورية والعملية لمساندة المرأة «الضحية» وتسهيل إجراءات التبليغ إلكترونيا.

يبدو أنّ مركز الكريدف يراهن على نجاح هذه الحملة من خلال العمل ميدانيًا وإعلاميًا وافتراضيًا، بحيث استقطب اهتمام روّاد مواقع التواصل الاجتماعي لنشر فيديوهات ترصد ممارسات التحرّش وتشهّر بأصحابها، وجذب اهتمام العديد من وسائل الإعلام المرئية والسمعية لتناول القضية والنقاش حولها بشكل معمّق. لذلك تتمحور منهجية هذه المساهمة البحثية في تحليل استراتيجيات الحشد التي اعتمدتها المنظّمة للتأثير ومواكبة التوّجه الحقوقي داخل وخارج المجلس البرلماني، وكذلك استنادها إلى مقاربة تحليل الخطاب النقدي، فضلًا عن تقييم فاعلية هذه الحملات التوعوية والقوانين المناهضة للعنف ليس فقط على تغيير العقليات، وإنّما أيضًا لناحية استعمال المتضرّرة حقّها القانوني في محاسبة المعتدي، وذلك عبر إجراء مقابلات مع القائمين على المنظّمة وبعض العيّنات.[٢٥]

إلى ذلك، تعدّ الردود وأشكال التفاعل مع مشروع مناهضة التحرّش، الأكثر تناغمًا بين مختلف المجموعات النسوية في تونس، التي عرفت تنوّعًا بعد العام ٢٠١١ مع عودة النسوية الإسلامية ونسوية الدولة وصعود عدد من الجمعيّات والناشطين المستقلّين المدافعين عن حقوق المرأة. وتجمّعت هذه الموجة الجديدة من الحركة النسائية، على الرغم من طابعها النخبوي غالبًا، حول ضرورة صياغة سياسة عامّة وإقرار قوانين تدين التحرّش وتعتبره استغلالًا جنسيًا وتهديدًا للمرأة على جميع المستويات.

تجمّعت مختلف هذه المجموعات حول قضية تجريم الظاهرة التي تتعرّض إليها الكثير من النساء باختلافاتهن الاجتماعية والطبقية

---

٢١ منى غانمي، ٢٠١٨، التحرش الجنسي على ضوء القانون عدد ٥٨ المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، موقع نقطة قانونية، http://www.pointjuridique.com/٢٠١٨/. AA٪D٨٪٨٤٪D٩٪AV٪DA٪/٩٦ /

٢٢ Safa Belghith, ٥ February ٢٠١٨, Tunisia : selective feminism and the marginalization of women's struggles, OpenDemocracy, https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/tunisia-selective-feminism-marginalization-of-women-s-struggle

٢٣ Awatef Ketiti, ٢٠١٤, The Women's movement faced with the challenges of transition and the Islamist movement in Tunisia, Women's Rights and Gender Equality in the Middle East and North Africa, https://www.academia.edu/٣٢٢٨٨٦٦٨٧/Women_Shaping_the_Public_Sphere_in_Morocco_The_Arab_Spring_as_a_Case

٢٤ Debuysere, L. (٢٠١٦). "Tunisian Women at the Crossroads: Antagonism and Agonism between Secular and Islamist Women's Rights Movements in Tunisia", in Mediterranean Politics ٢١ (٢): ٢٢٦-٢٤٥. https://www.tandfonline.com/doi/abs/١٠.١٠٨٠/١٣٦٢٩٣٩٥.٢٠١٥.١٠٩٢٢٩٢

٢٥ روعة قاسم، ٦ يناير ٢٠١٨، تونس تتخذ جملة من الإجراءات للحد من التحرش الجنسي، صحيفة القدس العربي https://www.alquds.co.uk/٪EF٪BB٪BF٪D٨٪AA /

والعمرية، ومن الأمثلة ما تتعرّض له النساء في الفضاء العام أو في أماكن العمل بسبب ملبسهن. وهو ما يفسّر التكتّل المؤقّت بين مختلف المجموعات، ودفاعها المنسّق وغير المنسّق عن هذا المشروع، والابتعاد عن توظيف الخلافات السياسية والأيديولجية خلال مسار تمرير القانون، والمخاوف المشتركة من استفحال الظاهرة واستعمالها كسلاح لترهيب المرأة وإقصائها من الفضاء العام.[٢٦] في حين اختارت مجموعات الحراك سياسة التوافق والعمل على تمرير قانون تجريم التحرّش، تناولت أيضًا مشروع قانون تجريم جميع أشكال العنف وفقًا لمقاربات أكثر تشنّجًا وتنازعًا بين الحداثية الحقوقية الدولية والإسلامية المحلية. إلى ذلك، تشترك مجموعات الحراك في قدرتها على التواصل والتعامل مع اختلافاتها الأيديولوجية ومناقشتها في اللجان البرلمانية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وفي سائل الإعلام والورشات والمؤتمرات بهدف القضاء على أشكال التمييز وعدم المساواة الجندريّة.

العوامل المؤثّرة أو الشبابيك السياساتية

مما لا شك فيه أن عملية وضع الدستور عزّزت الحوار الاجتماعي والسياسي بين النخب التونسية ودوائر المجتمع حول حقوق المرأة، بحيث اعتبر التحرّش الجنسي تمييزًا وعنفًا ضدّ المرأة، ومعيقًا لانخراطها الفعّال والآمن في الفضاء العام. وأثّرت حالة الانفتاح النسوي على التجارب الأوروبية (نسوية/القانونية)، منذ عقود، على توظيف السياق العام للديموقراطية وترسيخ مساواة جندرية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن القول أن ارتفاع معدّلات التحرّش في الفضاء العام التونسي، كما ظهر بعد العام ٢٠١١، ساعد في تعزيز تطلّعات المجموعات النسوية لتفكيك أسباب الظاهرة والتعامل معها قانونيًا وبصرامة.[٢٧] إلى ذلك، اعتبرت مجموعات الحراك أن غياب سياسة وطنية واستراتيجية شاملة لتجريم التحرّش الجنسي، يسئ للتجربة الديموقراطية والنسائية الحقوقية العريقة، في ظلّ تزايد حالة تطبيع وتقبّل ثقافة التعدّي على جسد المرأة واستباحته.[٢٨] لا بدّ من توضيح أن تزايد حالات التضييق على النساء، والتوجّه الخفي نحو التقييد، سواء على مستوى الملابس أو الحضور في الفضاء العام، في ظلّ موجة من التديّن الطاغية وغلبة التيّارات السلفية والانفلات الأمني، شجّع على استسهال التعدّي والاستقواء على الجسد الأنثوي. في هذا الإطار، افترضت مجموعات الحراك أن إقرار قوانين صارمة تدين ظاهرة التحرّش، قد يبني وعيًا قانونيًا لدى مختلف الأطراف بتجريمه والقطع مع الهيمنة الذكورية.

اللحظة التحوّلية

على الصعيد الحراك المجتمعيّ، استثمرت المجموعات الناشطة التوجّه العام الدولي ضدّ ظاهرة التحرّش، والتي عرفت بحملات MeToo وغيرها من المبادرات المدعومة من الاتحاد الأوروبي ومنظّمة الأمم المتحدة وعدد من المنظّمات الدولية. وانطلقت في عدد من الدول، خصوصًا مصر والمغرب، تحرّكات مجتمعيّة مكثّفة ومركّزة لتجريم التحرّش وتصنيفه كعملية تعدّي على القانون وتضييق على المرأة في الفضاء العام. وهناك نقطة تحوّل ساعدت في إخراج قضية التحرّش من دائرة التعتيم إلى دوائر النقاش العام واتخاذ القرار، خصوصًا أن «الروح النسوية» المترسّخة تاريخيًا في تونس سهّلت فكّ أشكال الترابط العميقة بين العقلية الاجتماعية المتطاولة على الجسد الأنثوي والقوانين المتساهلة (صعوبة الإثبات/ تجاهل الأجهزة الأمنية لشكاوى الضحايا/ الإفلات من العقاب).[٢٩]

في الواقع، تزامنت حملة تجريم التحرّش مع مبادرات دولية ضبطت المقاييس المُحدّدة لحدوث التحرّش من عدمه، وساهمت في رصد كلّ أشكال التعدّي على المرأة بمعايير قانونية دولية. وفي كلّ من حملة التحرّش وتجريم كلّ أشكال العنف المسلّط على المرأة، نجد أنّ الاتحاد الأوروبي وعدد من المنظمات الدولية الكبرى كانوا شركاء فاعلين مع مجموعات الحراك والدولة التونسية الداعمة والمتبنية لمشاريع القوانين (فرانس ٢٤، ٢٠١٧).[٣٠]

إلى ذلك، استفادت هذه التجربة المحلّية من الخبرات الأجنبية لتحقيق المساواة الجندرية، سواء من خلال ورشات عمل مُشتركة أو الاطلاع على التجارب المقارنة المتعلّقة بالتشريعات المقاومة للعنف، وصولًا إلى الدعم المالي. ورحّبت بها كلّ الأطراف المُختلفة أيديولوجيا (نسوية الدولة/ نسوية الإسلامية/ فاعلين سياسيين)، إلّا أن هذه المساهمة باتت معضلة عندما صعّد الحراك مستوى المطالب من العدالة الجندرية إلى المساواة الكلية في الإرث والقوامة.[٣١]

يمكن أن يكون لدى بعض الأطراف تشكيك في الأجندات الأجنبية والدرجات المتفاوتة للتدخّل في السياسات العامة التونسية، إلّا أن جوهر الشراكة مع مجموعات الحراك تمحورت حول القضاء على جميع أشكال العنف الجندري بدءًا من التحرّش الجنسي وصولًا إلى إقرار قانون تجريم العنف، وحاليًا التدخّلات لتمرير مشروع قانون إبطال تجريم المثلية في تقرير الحرّيات الفردية والمساواة.

النتائج السياسية

تبنّى المشرع التونسي في تعريفه للتحرّش الجنسي القانون ٥٨ الصادر في العام ٢٠١٧، والمتعلّق بمناهضة العنف ضدّ المرأة، وأشار إلى أنه «كلّ اعتداء ضدّ الغير»، متخليًا بذلك عن صيغته السابقة التي تشير إلى أنه «إمعان في مضايقة الغير». كذلك اعتبر القانون أن التحرّش الجنسي هو «كلّ اعتداء على الغير، بالأفعال أو الإشارات أو الأقوال، يتضمّن إيحاءات جنسية تنال من كرامته أو تخدش حياءه، بغاية حمله على الاستجابة لرغبات المعتدي، أو رغبات غيره الجنسية، أو بممارسة ضغط خطير عليه من شأنه إضعاف قدرته على التصدّي لتلك الضغوط». ويظهر حراك مناهضة التحرّش أن القوى النسوية العلمانية المترسّخة تاريخيًا قادرة على استقطاب واستيعاب باقي مجموعات الحراك، على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية، وذلك بهدف تثبيت استحقاقات المرأة التونسية. أيضًا تشكّل المجموعتان العلمانية والإسلامية جزءًا أساسيًا وواسعًا من المجتمع التونسي، في حين أن الاعتراف المتبادل وتشكيل تحالفات مؤقّتة لن ينعش العملية الديموقراطية فحسب، بل سيحقّق تغييرًا إيجابيًا في النوع الاجتماعي.

الخلاصة

تعيد مجموعات الحراك النسوي بعد تكتلها وعودتها إلى براديغم نسوية الدولة بعد العام ٢٠١٤، طرح مخاطر إعادة بناء مشروع التحديث النخبوي المنفصم أو المتقدّم على العقلية الاجتماعية المحافظة. في الحقيقة، لا توجد في الشارع التونسي، على الرغم من الحملات الهادفة لرفع الوعي بشأن حقوق المرأة، مناقشة واسعة أو حملات تعبئة ضد التحرّش أو باقي أشكال العنف الجندري، بما يسمح بتغيير العقليات ودفع المجتمع للاستفادة من هذه القوانين التقدّمية.[٣٢] إلى ذلك، لا تزال العقلية الاجتماعية تشكّل تحديًا حقيقيًا أمام تحقيق أثر في هذه السياسات العامّة ذات الطابع التقدّمي، وكذلك معضلة عدم التكافؤ بين روح النسوية الحداثية المنفتحة على معايير الاتفاقيات الدولية، والسياق العام الذي يطبّع مع أشكال عدم المساواة الجندرية خوضًا بين القوى الإدارية والقضائية والاجتماعية.

---

٢٦ Giulia Daniele, July ,٢٠١٤ Tunisian Women's Activism after the Revolution : Looking within and towards the Other Side of the ١٤ January Mediterranean, Journal of International Women's Studies, Vol ١٥, Issue ٢, https://pdfs.semanticscholar.org/٦٦٥٢/٣٨a٦٣١٥٣٤٩٣٩٢f٣٤٠٤٢٥٥bcf٩ocf٤٢٥٦٦d٦.pdf

٢٧ هادية المسيهلي، ٢٦ جويلية ٢٠١٦.٨. بالمائة من التونسيات ضحايا: هل ينهي القانون التحرش؟، صحيفة الشروق، http://archive.alchourouk.com/٥٦٧/١٩١٥٤٩/٨-١-٪

٢٨ Girls in Cosmopolitan Tunisi Take ,٢,٢٠١٦ Tharwa Boulifi, August Hatassment Statistics Personally, We News, https://womensenews.org/٢٠١٦/٠٨/girls-in-cosmopolitan-tunis-take-harassment-statistics-personally/

٢٩ هادية المسيهلي، ٢٦ جويلية ٢٠١٦.٨. بالمائة من التونسيات ضحايا: هل ينهي القانون التحرش؟، صحيفة الشروق، http://archive.alchourouk.com/٥٦٧/١٩١٥٤٩/٨-١-٪

٣٠ فرانس٢٤، «هيومان رايتس ووتش» تشيد بإقرار قانون العنف ضد النساء في تونس و تدعو لتوفير التمويل اللازم، موقع فرانس٢٤، https://www.france٢٤.com/ar/٢٠١٧٠٧٢٨-٪

٣١ بدر السماوي، ٢٧.٨.٢٠١٨، تقرير الحريات الفردية و المساواة: هل هو استجابة لاستحقاقات وطنية أم رضوخ لضغوطات دولية؟ ، صحيفة الشروق، http://www.alchourouk.com/

٣٢ تيري بريزيون، ٤ سبتمبر ٢٠١٨، تونس المساواة في الميراث تثير تساؤلات، موقع Orient XXI https://orientxxi.info/magazine/article٢٦٠٩

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هـذا البرنامـج طيفًا واسـعًا من جهـات المجتمع المدنـي الفاعلة ودورهـا في صنع القـرارات. إذ يقـوم بدراسـة كيفيـة تنظيـم المجتمع المدني لنفسـه ضمـن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسـات الأبحـاث السياسـية ومسـاهتمها فـي ترجمة المعـارف إلى اقتراحـات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعـي السياسـات وصانعـي القرار في العالـم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشـراك أهـل المعرفـة والخبـرة في المنظمـات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub